نحو تحقيق الأبعاد العلمية والوطنية في إعمال لجنة تسجيل واعتماد الأصناف الزراعية

Towards National and Scientific Dimensions Achievement in the work of National Committee of Registration and Release of Agricultural Crops

د.محمد عبد الخالق الحمداني

M.A. AL-Hamdany

تتضمن عملية تسجيل واعتماد الأصناف الزراعية تحقيق سلسلة محددة من المتطلبات تتوزع مسؤولية تنفيذها على اللجنة الوطنية ومستنبطي الأصناف، حيث يتم تداولها بين صاحب الصنف وبين اللجنة الوطنية حصرا ، لذلك فإن ما يدور بين الطرفين لا يعلم به أي طرف آخر ومن ضمنها المؤسسات البحثية المعنية ببرامج تربية تحسين المحاصيل المختلفة. تشتمل المتطلبات الواجب توفرها من قبل صاحب الصنف ما يلي:

1. تقديم طلب إلى اللجنة حول جاهزية الصنف للاعتماد مشفوعا بتقرير مفصل عن الصنف والتجارب التي تؤكد مواصفاته .
2. معلومات تفصيلية عن الصنف بموجب استمارة خاصة معدة من قبل اللجنة لكل محصول.
3. إشعار اللجنة بالموقع أو المواقع التي يزرع فيها الصنف سواء داخل حقول دائرة صاحب الطلب أو عند المزارعين.

أما ما تقوم به اللجنة الوطنية، فيتلخص بالأتي:

1. دراسة التقرير
2. تشكيل لجنة من أربعة أو خمسة أعضاء غالبا ما يكون أحدهم من اللجنة الوطنية لمعاينة الصنف.
3. يقوم رئيس اللجنة المشكلة بالتنسيق مع صاحب الطلب لتحديد موعد لزيارة الحقل.
4. تقوم اللجنة المكلفة وبصحبة صاحب الطلب بزيارة ميدانية واحدة غالبا ما تكون في مرحلة النضج التام للمحصول وقد تقوم اللجنة بأكثر من زيارة وحسب طلب اللجنة.
5. ترفع اللجنة المكلفة تقريرا حول الصنف يتضمن التوصية بأحد الخيارات التالية:
    أ. رفض الصنف أو طلب معلومات إضافية.
    ب. تسجيل الصنف لوجود صفة اقتصادية مميزة.
    ت. اعتماد الصنف كونه صنف مدخل أو مسجل سابقا.
    ث. تسجيل واعتماد الصنف .

6. تقوم اللجنة الوطنية بدراسة التقرير واتخاذ القرار والذي غالبا ما يكون أحد الخيارات المذكورة في الفقرة 5 ، أو تأجيل الطلب إلى الموسم القادم..... .

وهناك آليه جديدة تمثل خطوة نحو الأحسن. تتلخص الآلية الجديدة بقيام اللجنة الوطنية بتكليف أحد المؤسسات البحثية الزراعية أو باحثين معينين بتقويم الأصناف المقدمة من خلال زراعة بذورها مع أصناف المقارنة المحددة من قبل اللجنة الوطنية والتي عادة ما تكون أحد الأصناف المعتمدة المزروعة بمساحات واسعة على أن يقوم صاحب الصنف بتزويد اللجنة ببذور الصنف والصنف المقارن. يقدم السيد المقوم المختار تقرير تفصيلي إلى اللجنة الوطنية حول مواصفات الصنف الجديد مع التوصيات.

ولكي نعرف المغزى الحقيقي لعنوان هذه المقالة لا بد من مناقشة العملية بكل حرية ورحابة صدر لكي نؤشر السلبيات بغية إيجاد البدائل الناجحة خدمة للصالح العام. فالإجراءات السابقة المليئة بالسلبيات واللاحقة وإن كانت أفضل إلا إنها لازالت مثقلة بسلبيات الخطة السابقة،يتطلب إعادة النظر بها لأن الأخطاء الموجودة وبغض النظر عن كونها مقصودة أو غير مقصودة قد تشكل بوابات لمرور قرارات غير دقيقة. **ومن السلبيات التي قد ترافق الآلية الجديدة العوامل التالية:**

1. اختيار غير موفق للمقوم.
2. تكليف المقوم المنتخب لكادر أو طالب دراسات عليا أو مساعدين لإجراء التقويم.
3. إهمال أو إغفال جانب وقاية النبات بشكل كامل.
4. اعتماد الإنتاجية كعامل وحيد للتفاضل.
5. عدم تنفيذ الطلب من قبل المقوم لظروف خارجة عن إرادته.

ومن الأخطاء الواضحة في ما يتعلق باختصاص وقاية النبات ،اكتفاء اللجنة الوطنية بما ذكره صاحب الصنف في الاستمارة المقدمة من مقاومة الصنف لأمراض معينة بدون تأكيد أو نفي ذلك ، لذلك يتحتم على اللجنة أن تتأكد من وجود تلك الصفة من خلال تكليف أحد الباحثين من ذوي الاختصاص بتقويم تلك الصفة . ومع اعتزازي بالأساتذة المقومين للأصناف المقدمة إلى اللجنة الوطنية، إلا إن أهل مكة أدرى بشعابها.... .

ولما كان الصنف المقدم إلى اللجنة الوطنية يحمل صفة أو صفات زراعية معينة فالأسئلة الواجب طرحها ومناقشتها بين أعضاء اللجنة الوطنية هي:

1. ما هي حالة المحصول في القطر (وضعية الأصناف المعتمدة للمحصول).
2. هل المحصول بحاجة ماسة لهذا الصنف الجديد.
3. ماهي مبررات اعتماد الصنف الجديد مع تحديد واضح للصفة أو الصفات التي تبرر اعتماده أو تسجيله.
4. هل الصفة أو الصفات المذكورة في الصنف الجديد موجودة في الأصناف المعتمدة أو المسجلة في القطر.
5. ما هي أهمية تلك الصفة في المحصول.
6. ما هو الصنف المعتمد الذي يمكن مقارنته مع الصنف الجديد للتأكد من الصفة أو الصفات التي يحملها الصنف الجديد.
7. أين يتم زراعة الصنف الجديد.
8. من هو المقوم أو المقومين الذين يستطيعون البت في صلاحية الصنف الجديد.

ولكي لا استرسل بطرح أسئلة أخرى ، فإن المقترح التالي يغلق باب الاجتهاد ويوفر للقطاع الزراعي أصناف جديدة ذات طاقة إنتاجية عالية وبمواصفات زراعية واضحة ومصادر وراثية تخدم برامج التربية والتحسين في العراق يتم تأكيدها من جهات عديدة . **يتلخص المقترح بالنقاط التالية**:

1. تكون اللجنة الوطنية جهة مستقلة تحت إشراف مجلس الوزراء حصرا.
2. اختيار أعضاء اللجنة من ذوي الخبرة والاختصاص حصرا.
3. تقوم اللجنة بمفاتحة المؤسسات البحثية التي لها نشاطات في القطاع الزراعي لتقديم الطلبات الخاصة بالتسجيل والاعتماد على أن تكون قبل ثلاثة أشهر من مواعيد زراعة تلك المحاصيل.
4. تطلب اللجنة من صاحب كل صنف بتزويد اللجنة بكمية كافية من البذور لكل صنف تكفي لزراعة المواقع.
5. لا يحق لأعضاء اللجنة تقديم طلبات التسجيل والاعتماد سواء كمسؤولين رئيسيين أو كمشاركين بالعمل لضمان الحيادية والصالح العام في القرارات.
6. تقوم اللجنة الوطنية بدراسة الطلبات جميعا ولكل محصول وتقوم بوضع أرقام سرية للأصناف يتم التعامل بها لاحقا من قبل الفريق العلمي.
7. تقوم اللجنة الوطنية بتشكيل فريق علمي يظم جميع أصحاب الطلبات لكل محصول.
8. تطلب اللجنة من كل عضو في الفريق بتقويم تلك الأصناف في موقع دائرته على أن يتم إدخال الأصناف المعتمدة جميعا وحسب طبيعة الصنف المقدم لذلك المحصول في الدراسة.
9. يقوم الفريق العلمي بزيارة جميع المواقع التي تم فيها تنفيذ التجارب للإطلاع على الأصناف المزروعة ومعاينة صفاتها وفق التقارير المقدمة من قبل أصحاب تلك الأصناف.
قد يقوم الفريق العلمي بعدة زيارات خلال الموسم على أن تكون إحداها عند مرحلة النضج التام للأصناف والحصاد.
10. يقوم كل عضو في الفريق العلمي برفع تقريره المتضمن تقويم جميع الأصناف وفق معايير محددة من قبل اللجنة الوطنية .
11. تقوم اللجنة الوطنية بدراسة التقارير المقدمة من أعضاء الفريق العلمي ومقارنة النتائج.
12. تصدر اللجنة الوطنية قراراتها حول اعتماد الأصناف بالإجماع أما التسجيل كمصادر وراثية لصفات معروفة فيكون بالأغلبية على أن يكون ذوي الاختصاص بتلك الصفة أو الصفات من ظمن الأغلبية.
13. تقرر اللجنة عند اعتماد أي صنف جديد أن تسحب صنفا معتمدا من ذلك المحصول بعد التأكد من عدم كفاءته من خلال التقارير المرفوعة ولحلول البديل الجيد.
14. على اللجنة الوطنية وضع خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها في كل محصول كصفة فرط الحبوب في سنابل الحنطة مثلا أو حساسية لمرض أو أمراض معينة في محصول معين .

إن تحقيق مثل هذا النظام في اللجنة الوطنية سوف يؤدي إلى تفضيل المصلحة الوطنية في القرارات المهمة التي ستعتمد بدون شك على رأي مجموعة من الباحثين اعتمادا على التجارب التي كلفوا بها. فمن غير المنطق أن تعتمد نتائج أحد أعضاء الفريق العلمي إذا لم يكن هناك تأكيد واضح لنتائجه عند أعضاء الفريق العلمي الآخرين. ومن الجدير بالذكر إن وثائق اللجنة الوطنية تزخر بمجموعة كبيرة من الأصناف المعتمدة في محاصيل عديدة لكن الأصناف التي يتم تداولها لا تمثل إلا نسبا قليلة وخير مثال على ذلك ما يحصل في محصولي الحنطة والشعير.

إن المتتبع لمسيرة القطاع الزراعي في العراق مثلا وفي موضوع الأصناف المعتمدة للمحاصيل الستراتيجية كالحنطة والشعير والذرة الصفراء والرز سيلاحظ وجود أصناف متداولة منذ فترة طويلة بدون أن تظهر أصنافا جديدة تحل محلها على الرغم من وجود الأكفأ . ومن مفارقات هذا المنحى الغريب، إن اللجنة الوطنية قد اعتمدت أصنافا جديدة بسبب تفوقها بكل القياسات على تلك الأصناف المحصنة ، لذلك يبرز السؤال المهم.... لماذا تعتمد اللجنة الوطنية

أصنافا جديدة إذا لم توصي بنشرها، ولماذا لم تسحب الأصناف التي ثبت للجنة الوطنية عدم كفاءتها من خلال تقارير الأصناف الجديدة التي تم اعتمادها.

يتطلب المقترح الحالي قيام اللجنة الوطنية الجديدة إجراء دراسة شاملة لوضعية أصناف كل محصول لغرض انتخاب أفضل مجموعة على أن يتم تحريك المجموعة عند اختيار أي صنف جديد من قبل اللجنة الوطنية وعدم ترك الموضوع خاضعا للاجتهادات الفردية . إن اللجنة الوطنية ليست معنية فقط بإصدار قرارات التسجيل والاعتماد بل عليها مسؤولية وطنية كبيرة تتضمن تنظيم العملية العشوائية الجارية في نشر الأصناف من قبل القطاع الزراعي من خلال التوصية بالأصناف الجديدة التي اعتمدت حديثا.

مع تمنياتي

د. محمد عبد الخالق الحمداني

آب 2012

ma_alhamdany@yahoo.com